«ميد»: دمج مجمع «الأولفينات 3» مع مصفاة الزور

قالت مجلة «ميد» ان الدراسات الرامية الى دمج محتمل لمجمع انتاج البتروكيماويات مع مشروع مصفاة الزور الجديدة من المقرر استكمالها قبل نهاية العام الحالي، وفقا لمصدر مطلع على المشروع. ونسبت المجلة الى المصدر قوله «ان الدراسة دخلت مرحلة الجدوى الاقتصادية في يوليو الماضي، ومن المرتقب ان تكون جاهزة بحلول نهاية العام». وكان متوقعا في الاصل ان تستكمل الدراسة التي تتولى اجراءها شركة «كيه بي سي ادفانسد تكنولوجيز» خلال النصف الاول من 2015. وكانت الكويت اعلنت قيامها بمراجعة ودراسة خطط لمشروع البتروكيماويات المقدرة تكلفته بمليارات الدولارات، والذي اصطلح على تسميته بمشروع «الاولفينات 3» في سبتمبر 2014، حيث ذكرت انها قد تقوم بإدماج المجمع مع مشروع مصفاة الزور الجديدة.

● محمودعيسى

ضغط عملاء لجدولة القروض قبل رفع الفائدة

جدولة القروض ونقلها بين البنوك: كل 100 جدولة مقابل 10 للنقل

محمودفاروق

بينما تترقب الأسواق العالمية رفع الفائدة الأميركية هذا الشهر أو إرجاءها للشهر المقبل، تعيش البنوك الكويتية منذ شهرين حالة من النشاط في قطاع التسهيلات الشخصية، منذ أن بدأ السماح لعملاء البنوك بإعادة جدولة القروض الشخصية والمقسطة ونقلها بين البنوك. وحسب رصد لـ «الأنباء» مع عدد من البنوك الإسلامية والتقليدية، فإن جدولة القروض تشهد أكبر طلبات من قبل المقترضين مقابل ضعف الطلبات على نقل القروض. وتكشف معلومات البنوك أن مقابل كل 100 طلب للجدولة هناك 10 طلبات لنقل القروض. ويستعجل المقترضون جدولة قروضهم بفائدة هي الأدنى تاريخيا حاليا، قبل رفع الفائدة الكويتية بالتزامن مع رفع الفائدة (تاريخيا، هناك شهر يفصل بين رفع الفائدة الأميركية والفائدة في الكويت). ويستفيد كثيرون حاليا من الفائدة المنخفضة، خصوصا ان الجدولة القرض الاستهلاكي هي بمنزلة قرض جديد يمنح للعميل لمدة 5 سنوات تثبت فيها الفائدة.

صعوبات في النقل

أما بالنسبة لملف نقل القروض، فإن السبب الرئيسي في ضعف الطلبات في نقل القروض يعود الى ان أغلبيتها تأتي من عملاء للبنوك التقليدية يريدون التحول الى بنك إسلامي، بينما هناك أمور تنظيمية ومحاسبية تحول دون هذا الانتقال.

وتقول مصادر مصرفية لـ «الأنباء» ان حسبة المرابحة للعميل المنتقل من بنك تقليدي إلى إسلامي من أهم أسباب التأخير في هذا الملف. وأرسلت بنوك إسلامية عدة تساؤلات إلى بنك الكويت المركزي عنها للاستفسار حول هذه الأمور العالقة.

وأشارت المعلومات إلى ان البنوك التقليدية واجهتها أمور تؤخر الجدولة، أهمها ان غالبية العملاء طلبوا زيادة القرض بما يتوافق مع الشروط الائتمانية التي وضعها المركزي.

لا تأثير على الفائدة

تجدر الإشارة إلى ان بنك الكويت المركزي اشترط لإجراء عملية جدولة القروض انتظام العميل في سداد ما لا يقل عن 30٪ من عدد الأقساط المحددة للقرض في تواريخ استحقاقها بطلب إعادة ترتيب شروط العقد القائم بما يمكنه من الحصول على قرض جديد بنفس نوعية القرض الحالي (استهلاكي أو مقسط) سواء من الجهة الدائنة الحالية أو من جهة دائنة أخرى (البنوك وشركات الاستثمار وشركات التمويل).

وكانت التوقعات سابقا بأن يفتح نقل القروض منافسة مفتوحة بين البنوك لصالح العملاء، حيث ان بعض البنوك (متوسطة وصغيرة) حضرت نفسها سريعا بعروض أسعار فائدة تنافسية لجذب عملاء بنوك أخرى، لكن الأمر لا يجري كما كانت التوقعات حتى الآن، ومازالت المنافسة في الخدمات المقدمة بين البنوك ولم تنتقل الى تخفيض الفائدة لاستقطاب العملاء.

تحذير من الجدولة

ويقول اقتصاديون متابعون لملف جدولة القروض الاستهلاكية ان على العملاء معرفة الفائدة الجديدة على مدار الخمس سنوات المقبلة، لكي يحسبون بشكل صحيح خصوصا ان الفائدة إذا ما احتسبت على أساس متوسط سنوي قد تكون مختلفة على المعلن نظريا من قبل البنوك.وتستخدم حاليا البنوك الهامش الأعلى لفائدة الإقراض عند 3٪ (تضاف لها فائدة مركزية عند 2٪)، وكانت التوقعات السابقة بأن المنافسة المفتوحة بين البنوك بعد فتح باب الجدولة ونقل القروض ستمكن من تخفيض الهامش لكسب عملاء جدد في عمليات الجدولة، لكن لم يكن يتوقع أن يكون تخفيض الفائدة أقل من 1٪ بكثير، لكي يستمر البنك في تحقيق هامش ربح بين فائدة الإقراض وفائدة الوديعة (متوسط 1٪ حاليا).

تراجع السوق السوداء

يذكر ان وقف الجدولة في عام 2010 خلق سوق سوداء بعد إغلاق باب المنافسة بين البنوك وظهر ما يعرف بشركات التكييش التي استغلت المقترضين الراغبين في الجدولة. وكان قرار وقف الجدولة منع تسوية القرض إلا بعد إغلاقه في البنك، فيضطر العميل الى الاقتراض من شركات التكييش بسعر فائدة مرتفع (يصل أحيانا الى 10٪) ثم يغلق قرضه لدى البنك، ويعود الى الاقتراض مرة أخرى بسعر فائدة جديد، في دوامة أرهقت المواطنين والمقيمين. وتقول المعلومات ان تأثير شركات التكييش تراجع حاليا بشكل كبير جدا، وانحصر بشكل خاص في المقترضين الداخلين في قائمة سوداء لدى البنوك، وهم أغلبهم متعثرون.

ومن إيجابيات القرار الجديد لـ «المركزي» انه فرض على البنوك إعطاء يومين للعميل لمراجعة تفاصيل التمويل الجديد.

التسهيلات الاستهلاكية والمقسطة

يذكر ان القروض الاستهلاكية والمقسطة تندرج ضمن قطاع التسهيلات الشخصية أو قروض الأفراد حسب تصنيفات بنك الكويت المركزي، وهذه التسهيلات الشخصية تعتبر الأكبر حجما بين محفظة قروض وتسهيلات البنوك الكويتية، حيث تشكل نسبتها 40٪ من إجمالي المحفظة وبحجم 12,5 مليار دينار (المقسطة 8,4 مليارات دينار والاستهلاكية 1,2 مليار دينار، ولشراء الأوراق المالية 2,6 مليار دينار، وأخرى 280 مليون دينار).

أغلب طلبات النقل من البنوك التقليدية إلى الإسلامية

حسبة المرابحة مازالت إشكالية في عمليات النقل

المنافسة محصورة بالخدمات.. ولا خفض للفائدة

تراجع كبير لدور شركات التكييش.. ودورها انحصر في المتعثرين

4 مبررات لـ «الفيدرالي الأميركي» لرفع الفائدة خلال سبتمبر

سلط تقرير نشرته وكالة «بلومبرج» الضوء ضد نظريات تؤكد أن الاحتياطي الفيدرالي لن يرفع معدل الفائدة في اجتماع سبتمبر الجاري مع اقتراب أسعار النفط من 40 دولارا للبرميل، وهو ما يعني بقاء التضخم عند معدلات منخفضة، والتقلبات في الأسواق العالمية، وهبوط أسعار السلع في إشارة إلى مزيد من التذبذب والتباطؤ في نمو الاقتصاد العالمي - لاسيما في الصين.

ويرى محللون أن كل هذه الأسباب واهية، وأن العامل المؤثر على قرار رفع معدل الفائدة سيتمثل في تقرير الوظائف الشهري عن أغسطس الماضي المنتظر صدوره يوم الجمعة المقبل.

ومن الممكن أن تكون هذه البيانات مضللة نظرا لعودة المدرسين للعمل بدخول موسم الدراسة وإنهاء تسريح العمالة المؤقتة، وإذا جاءت البيانات ضعيفة، فربما ينتظر البنك المركزي حتى ديسمبر على الأقل.

والجدير بالذكر أن بعض الخبراء يرون فرصة قوية لرفع معدل الفائدة خلال سبتمبر نظرا لأن تثبيتها قرب الصفر يعد أمرا غير طبيعي لأسباب منها كونه مرتبطا بحالة طارئة أعقبت أزمة مالية، ولكن هذه الطوارئ انتهت، وبالتالي ربما لا تستدعي الضرورة إبقاءها منخفضة.

رئيسة البنك المركزي الأميركي جانيت يلين

محللون: العامل المؤثر على قرار رفع الفائدة هو تقرير الوظائف الشهري عن أغسطس

ثانيا، فإن العديد من الظروف التي فرضت على الفيدرالي خفض الفائدة قرب الصفر قد انتهت، حيث تعافت البنوك من القروض العقارية ذات التصنيف «الخردة» وارتفعت قيمة الممتلكات وتراجع مخزون المنازل المرهونة بنسبة 70٪ من أعلى مستوياته في 2011، كما انتهى أسوأ ركود اقتصادي منذ ثلاثينيات القرن الماضي.

والسبب الثالث، أنه لا توجد أي بوادر حدوث ركود وشيك، ولن يمتنع الفيدرالي عن خفض الفائدة إذا تباطأ النمو الاقتصادي في السنوات المقبلة، وبالتالي من البديهي التفكير في رفع الفائدة وفي خفضها.

أما السبب الأخير والأكثر أهمية، فهو أن رئيسة البنك المركزي «جانيت يلين» ربما ترغب في إنهاء حالة أقرها رئيس الفيدرالي الأسبق «آلان جرينسبان» التي فرضت خفض معدل الفائدة وإطلاق سياسة تيسير كمي، وربما يكون هذا القرار هو طريقة «يلين» في الإعلان عن نفسها للأسواق بوجود سياسة جديدة للبنك المركزي.

بالطبع، لاتزال الفرصة قائمة لاتخاذ قرار رفع معدل الفائدة هذا العام - كما ذكر عدة مسؤولين بالفيدرالي - وحتى في اجتماع الشهر الجاري، ولكن من غير المحتمل أن يكون تقرير الوظائف الشهري هو العامل الأهم لتحديد ذلك لعدة أسباب أولها ميل الأسواق في المبالغة بشأن البيانات وهو أمر معروف للإحصائيين ومسؤولي الفيدرالي.

والسبب الثاني أن تقرير الوظائف الشهري هو أفضل بيانات مؤقتة تخضع لقراءات عديدة، فهناك مبالغات من الإعلام من أجل محاولة الاستفادة من مكاسب البيانات قدر الإمكان.

مقال بمجلة لـ «أوپيك» يطير بأسعار النفط!

لندن-رويترز: أثار مقال نشرته مطبوعة لمنظمة أوپيك يعدها فريق العلاقات العامة حيرة البعض داخل المنظمة بعد أن تسبب في قفزة بأسعار النفط وأطلق تكهنات بخصوص تحول محتمل في سياسة الإنتاج.وقال المقال في أحدث عدد من مطبوعة «أوپيك بوليتين» وهي مجلة تصدر من مقر المنظمة في فيينا «الضغوط المستمرة على الأسعار اليوم بفعل ارتفاع إنتاج الخام والمضاربات بالسوق تظل مبعث قلق بالنسبة لأوپيك وأعضائها، بل ولكل من له سهم في القطاع».وأضاف أن المنظمة «مستعدة للتحدث مع كل المنتجين الآخرين».وقال محللون ومصادر داخل أوپيك إن المقال ساهم في ارتفاع أسعار النفط بما يزيد على 8٪ لتواصل صعودها المستمر منذ ثلاثة أيام، لكن لا يبدو أن هناك أي دلالة على تغير كبير في سياسة المنظمة أو أي محاولة جديدة لدعم الأسواق. وقال مندوب خليجي لدى أوپيك إن المقال يبرز قلقا حقيقيا في المنظمة من هبوط الأسعار لكنه لا يشير إلى تغير في السياسة أو خفض مزمع في الإنتاج.

وأضاف «أراه رسالة إلى السوق بأننا مستعدون للتحدث مع المنتجين خارج أوپيك وأننا قلقون بشأن الأسعار ولن نتعامى عما يحدث».

وقال مصدر آخر من داخل أوپيك «أرى أن الأمر مثير للدهشة»، مشيرا إلى قفزة الأسعار الاثنين الماضي، وأضاف «لم يذكر المقال أي شيء جديد».

النفط يواصل خسائره

لندن - رويترز: تراجعت أسعار النفط أمس بعد أن أذكى القلق على الاقتصاد العالمي المخاوف من استمرار وفرة المعروض لفترة أطول من المتوقع.وقوضت بيانات عن قطاع الصناعات التحويلية في الصين والولايات المتحدة وأوروبا البورصات العالمية وقال محللون إن ارتفاعا أكبر من المتوقع في المخزونات الأميركية وضعف الصناعات التحويلية الأميركية أثرا سلبا على المعنويات في سوق النفط. وجاء تراجع الأسعار امس بعد خسائر مزيج برنت والخام الأميركي أمس الأول التي بلغت 8٪ وأنهت موجة صعود نسبتها 25٪ على مدى ثلاث جلسات في أكبر مكاسب من نوعها منذ 1990. ونزل خام برنت في عقود أكتوبر 75 سنتا إلى 48,81 دولارا للبرميل صباحا، في حين هبط الخام الأميركي دولارا إلى 44,41 دولارا للبرميل.

تحليل

الفائدة الأميركية وعقدة «سبتمبر»

مدحت فاخوري

تراجعت أسواق الأسهم، كما تراجع أيضا النمو الاقتصادي للصين إلى الأسوأ، ودخلت البرازيل في كساد اقتصادي إلى جانب دراما رفع الاحتياطي الأميركي لسعر الفائدة بين حين وآخر، كل ذلك أشعل الأحداث الاقتصادية العالمية خلال شهر أغسطس الماضي، لكنه على الرغم من كل ذلك، فإن شهر سبتمبر قد يكون أكثر حدة منه خاصة للولايات المتحدة، نظرا للأحداث التي ستتم خلاله مما قد يجعله أصعب من أغسطس المنصرم. فهناك عدد من الأحداث التي قد تغير الأحداث الاقتصادية المحتملة، ربما قد تجعلك تغير من نظرتك لهذا العام، ومنها على سبيل المثال أسعار النفط وتدهور أسواق المال في الصين، ومن أهم هذه الأحداث، التي ستتم في الولايات المتحدة، وسيكون لها أثر على العالم اجمع، ما يلي:

1 - تقرير الوظائف

من المنتظر ان يصدر التقرير الشهري للوظائف في الولايات المتحدة في الرابع من سبتمبر، وهو يعد احد أهم المقاييس بالنسبة للاقتصاد الأميركي. فتقرير الوظائف لشهر أغسطس الماضي هو التقرير الأكثر تماشيا مع التوقعات خلال العام كله. إذ حققت فيها نموا في عدد الوظائف التي وصلت إلى 200 ألف وظيفة تمت إضافتها الى سوق العمل خلال شهر أغسطس الماضي، مما أظهر ان الاقتصاد الأميركي قوي نسبيا.كما تم رصد نمو في الأجور، التي تمثل الحلقة المفقودة بالنسبة للانتعاش الاقتصادي الأميركي. فقد نمت الأجور بالكاد على الرغم من انخفاض معدل البطالة. فعادة ما يترجم انخفاض البطالة بارتفاع الأجور، لكن هذا ما لم يحدث.

--ويريد الاحتياطي الفيدرالي الأميركي ان تنمو الأجور بمعدل 3,5٪، في حين يطمح الاقتصاديين الى ان ينمو متوسط الأجور للساعة الواحدة بـ 2,4٪ وهو ما لم يحدث منذ 6 سنوات.

2 - اجتماع الفيدرالي

سيعقد مجلس الاحتياطي الفيدرالي جلسته لمدة يومين في منتصف الشهر الجاري ليحسم هذا الأمر، وسيعلن عن قراره في هذا الشأن بتاريخ 17 سبتمبر. لكن مازال من غير الواضح إذا كان الاحتياطي الفيدرالي لديه نية برفع الفائدة الشهر المقبل. فتقرير الوظائف يوم الجمعة سيكون له التأثير الكبير على قرار أعضاء لجنة الاحتياطي الفيدرالي بشأن رفع أو تأجيل رفع سعر الفائدة. فقرار رفع الفائدة يشير إلى مدى قوة الاقتصاد الأميركي وتحمله بما يكفي لارتفاع طفيف في معدلات الفائدة. ومن المتوقع أن هذا القرار سيؤثر في المستقبل على حسابات التوفير المصرفية والرهون العقارية وقروض السيارات وفواتير بطاقات الائتمان.

3 - زيارة الرئيس الصيني

ما يعطي الفرصة للاحتياطي الفيدرالي لتأجيل قرار رفع الفائدة هو التباطؤ في ثاني أكبر اقتصاد في العالم وهو الصين واحتمال تأثيرها على بقية العالم. فقد نشطت الحكومة الصينية خلال الآونة الأخيرة بشكل خاص في الأسواق المالية، وفاجأت الصين العالم الشهر الماضي من خلال تخفيضها لقيمة عملتها اليوان، وسبق ذلك دعمها للأسواق من خلال شراء الأسهم قبل بضعة أشهر. كذلك ما حدث الأسبوع الماضي من تخفيض بنك الشعب الصيني لأسعار الفائدة للمرة الخامسة خلال 9 أشهر في محاولة للحفاظ على تدفق الأموال في النظام المالي، فكل هذه الأحداث ستخلق لقاء مثير عند زيارة الرئيس الصيني شي جين بينغ للرئيس أوباما في سبتمبر الجاري.

4 - النووي الإيراني

توصلت الولايات المتحدة وحلفاؤها الى اتفاق لكبح البرنامج النووي الإيراني في مقابل إزالة بعض العقوبات الاقتصادية عنها، وسيكون الموعد النهائي لأول تصويت في الكونغرس على الاتفاق في 14 سبتمبر. وحتى لو رفض الكونغرس التصويت بنعم على الاتفاق فإنه من المتوقع ان يستخدم الرئيس الأميركي باراك أوباما حق الڤيتو ضده وتمرير القرار وتفعيله. وسيكون لهذا القرار آثار كبيرة على أسعار النفط لأنه يعني أن إيران ستضخ نفطها إلى جميع أنحاء العالم. ومن شأن ذلك أن يضع المزيد من المعروض النفطي في السوق، مما سيدفع الأسعار إلى مزيد من الانخفاض.

5 - انهيار الأسهم

إذا كنت تعتقد ان شهر أغسطس كان سيئا بالنسبة لسوق الأسهم فإنك مخطئ فان سبتمبر سيكون أسوأ، وانه حان الأوان لربط حزام الأمان.

تاريخيا، يعتبر سبتمبر هو أسوأ شهر في السنة المالية بالنسبة للأسهم. فحظوظ انهاء مؤشر S&P 500 لشهر سبتمبر بتحقيق مكاسب لا تكاد ان تصل إلى 43٪، وفقا لأبحاث BTIG.

وبالتزامن مع مزيد من ترقب إصدار تقرير الوظائف واجتماع مجلس الاحتياطي الفيدرالي وزيارة الرئيس الصيني واتفاق النووي الإيران، فإن هناك الكثير من إمكانية حدوث تقلبات في سوق الأسهم، وان كانت الأسواق تبدو هشة، فإن ذلك قد يسبب قلق كبير لمجلس الاحتياطي الفيدرالي بشأن قرار رفع أسعار الفائدة في سبتمبر الجاري.